مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962 / E-ISSN 2572-0147
المجلد 08، العدد 02- جوان 2021

إمكانية تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية في إطار التوجه نحو الاعتماد على المالية الإسلامية بالجزائر.

The possibility of embodying the sponsoring policy in rural shadow areas within the framework of the trend towards relying on Islamic Algeria. finance

ط.د. بوحصان زكـري[1] *، د. زنكـري ميلـود[2]

[1] مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريج **zekri.bouhsane@univ-bba.dz**

[2] مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرريج **miloud.zenkri@univ-bba.dz**

تاريخ التسليم: 2020/10/30، تاريخ المراجعة: 2021/01/06، تاريخ القبول:2021/03/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على إمكانية اعتماد الجزائر على المالية الإسلامية للإسهام في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية، فبعد التعرف على كل من المالية الإسلامية، مناطق الظل والتنمية الريفية، تم دراسة ثلاثة مؤسسات مالية إسلامية وهي البنوك الإسلامية، صندوق الزكاة وصناديق الأوقاف، مع التركيز على إسهامات كل واحدة منها، في الأخير تم التوصل إلى أنه يمكن للجزائر الاعتماد على المالية الإسلامية في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية، من خلال إدماج البنوك الإسلامية للاستفادة من إسهامات مختلف صيغها التمويلية، و تخصيص الحصيلة السنوية لصندوق الزكاة، كما يمكن إنشاء صناديق وقفية لتكفل بمناطق الظل.

الكلمات المفتاحية : المالية الإسلامية، مناطق الظل، سياسة التكفل، التنمية الريفية.

Abstract

This study aims to identify the possibility of Algeria reliance on Islamic finance in embodying the policy sponsoring rural shadow areas, after introducing each of the Islamic finance the zakat fund, and the endowment funds, focusing on the contributions of each of them, in the end, it was concluded that Algeria couldrely on Islamic finance to embody the policy of sponsoring rural shadow areas, by integrating Islamic banks to benefit from the contributions of its various financing formats, or allocating the annual proceeds to the zakat fund, it is also possible to setup endowment funds for shadow areas.

Key words: Islamic finance, shadow areas, sponsorship policy, rural development.

*** المؤلف المرسل**

مقدمة:

تشهد المالية الإسلامية في العالم انتشارا ملحوظا ونمو متزايدا، وخاصة بعدما أثبتت جدارتها ومكانتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، حيث تحول نشاطها سريعاً إلى تلبية الاحتياجات التمويلية لكثير من القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في دول منظمة التعاون الإسلامي التي حققت ارتفاعاً في معدلات اعتماد الخدمات المالية الإسلامية، وأصبح التمويل الإسلامي قطاعاً مزدهرًا والأكثر نموا في التمويل الدولي، إذ قدر معدل الزيادة بـ 20 % خلال الخمس سنوات الأخيرة، وقدرت أصوله لعام 2017 بقيمة 2.4 ترليون دولار أمريكي، ومن المتوقّع أن ترتفع بعد الطلب المتزايد على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الكثير من الدول الإسلامية، ومن بينها الجزائر التي كانت السباقة في طرح فكرة إنشاء البنوك الإسلامية لكنها تأخرت في تطبيقها، إلا أنها قد تداركتها في الآونة الأخيرة من خلال إصدارها للنظام رقم 20_02 المؤرخ 20 رجب 1441 الموفق 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتي تجسد بداية الانفتاح الفعلي للجزائر على المالية الإسلامية.

إن هدف الجزائر من تبني الصيرفة الإسلامية يكمن في استقطاب الأموال الموازية خارج الدورة الاقتصادية، التي هي بحوزة أشخاص لا يرغبون بالتعامل مع البنوك التقليدية لاعتمادها على الفائدة الربوية، ثم السعي في استخدام هذه الأموال في توفير التمويلات لمختلف المشاريع، واستثمارها وفق الصيغ الإسلامية المتنوعة من أجل تعزيز الاقتصاد الحقيقي وتحقيق التنمية الشاملة، ومن بين أهم المناطق التي تحتاج إلى التنمية مناطق الظل في الوسط الريفي.

رغم أن الحكومات المتعاقبة في الجزائر قد أولت أهمية للمناطق الريفية من خلال تحسين الظروف المعيشية لسكانها وتشجيعهم على الاستقرار فيها والعمل على تنميتها، من خلال الإقرار بمجموعة من الاستراتجيات والبرامج التنموية المتتالية بداية بمخطط سياسة التسيير الذاتي وصلا إلى إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، حيث أدت هذه السياسات إلى توفير بعض المستلزمات على مستوى بعض المناطق الريفية كتوفر ضروريات المعيشة مثل الكهرباء والغاز والطرق والأسواق الجوارية إلى أن عدم تجسيدها في بعض المناطق أدى إلى ظهور مصطلح مناطق الظل والتي تعيش في الفقر المدقع وارتفاع مستوى البطالة وتدني ظروف المعيشة، حيث أصبحت هذه المناطق الشغل الشاغل لدولة الجزائرية، والتي عبرت عن رغبتها

في العديد من المناسبات والاجتماعات على عزمها في طرح برامج تنموية متعددة للقضاء على هذه المناطق والعمل على تحسين ظروفها المعيشية وتنميتها.

بناءا على ما تم تقديمه، فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للمالية الإسلامية الإسهام في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية بالجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي الإسهامات الناتجة من إدماج البنوك الإسلامية في سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية بالجزائر.
- كيف يستطيع كل من صندوق الزكاة وصناديق الأوقاف الإسهام في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية.

الفرضية الرئيسية:

- اعتماد المالية الإسلامية في النظام المالي والمصرفي الجزائري سيسهم في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية.

الفرضيات الفرعية:

- اعتماد المؤسسات المالية الإسلامية سيهم في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية.
- يسهم صندوق الزكاة وصناديق الوقف في إنجاح سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية بالجزائر.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في أهمية تنمية المناطق الظل في الوسط الريفي حيث أن:

- الاهتمام بمناطق الظل وخاصة الريفية يدعم التنمية باعتبار الجزائر يغلب عليها الطابع الريفي الذي يضم نسبة هامة من السكان الذي يعيشون في مناطق الظل.
- إدماج البنوك الإسلامية في سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية يأتي في إطار اغتنام فرصة توجه الجزائر نحو المالية الإسلامية.
- تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في مناطق الظل الريفية، واعتبارها أحد أسباب التخلف الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، يتطلب الاستفادة من الزكاة لتخفيف من الفقر بمناطق الظل الريفية.
- استثمار الأوقاف بالجزائر من خلال إنشاء صناديق وقفية خاصة لتكفل بمناطق الظل.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم مناطق الظل والتنمية الريفية.
- تحديد المفهوم الحقيقي للمالية الإسلامية ومختلف مؤسساتها.
- التعرف على كيفية مساهمة المالية الإسلامية في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل.

منهج الدراسة: ستتم دراسة هذا الموضوع بالاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال جمع مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع ومحاولة تحليلها للخروج بنتائج يمكن تعميمها على الحالات المماثلة لها، كما أن الدراسة تستوجب استخدام المنهج المقارن للمقارنة، وهذا في المقارنة بين نظام الفائدة الربوية والنظام المشاركة الإسلامي، من حيث صيغ وأساليب التمويل.

هيكل الدراسة : من أجل الإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانبها سنتناول الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المالية الإسلامية، مناطق الظل والتنمية الريفية،

المحور الثاني: إدماج البنوك الإسلامية في تجسيد سياسة مناطق الظل الريفية بالجزائر،

المحور الثالث: مساهمة صندوق الزكاة وصناديق الأوقاف في مناطق الظل الريفية بالجزائر.

أولا- مفاهيم أساسية حول المالية الإسلامية، مناطق الظل والتنمية الريفية:

1-مفهوم المالية الإسلامية: لقد ظهرت المالية الإسلامية ومختلف مؤسساتها وانتشرت في العالم الإسلامي والغير إسلامي، استجابة لطلبات الأفراد والشعوب التي أدركت مدى خطورة الأساليب التقليدية المدمرة لكيانها الاقتصادي والاجتماعي.

1-1- تعريف المالية الإسلامية: إن مصطلح المالية الإسلامية له معنيان، معنى واسع والأخر ضيق، أما المعنى الواسع هو تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء كان قصد الممول الاسترباح أو كان قصده التبرع والارتفاق، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية، ويمكن تعريفه أيضا على أنه إعطاء المال (بمفهومه الشرعي) عن طريق عقود التمويل الإسلامي والتي تشمل عقود التبرع والارتفاق وعقود الاستثمار. ويتضح مما سبق أن التمويل الإسلامي بمعناه الواسع يشمل التمويل الخيري بأنواعه والتمويل الربحي، وأما علم الإدارة المالية الإسلامية فيقصد به فرع من علم الاقتصاد الإسلامي يهتم بدراسة أفضل الوسائل لاستخدام هذه الأموال لتحقيق أهداف المنظمة (قندوز، 2019، صفحة 18).

1-2- أنواع المؤسسات المالية الإسلامية: تعمل في إطار المالية الإسلامية عدة مؤسسات متخصصة في مختلف الأنشطة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهناك أيضا المؤسسات

الماليـة الإسـلامية الداعمـة التـي لهـا دورا رئيسـيا وتـأثيرا ملموسـا فـي تـوفير بيئـة صـالحة للماليـة الإسلامية، ويمكن تلخيصهما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): أنواع المؤسسات المالية الإسلامية.

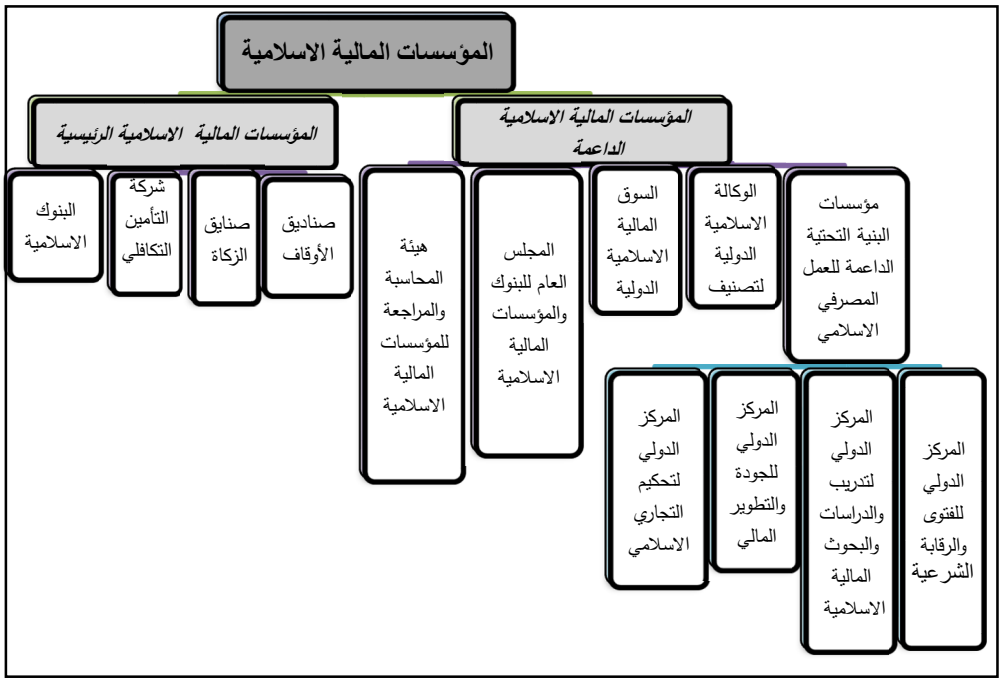

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: سامر مظهر قنطقجي، مؤسسات البنية التحتية لصناعة المالية الإسلامية، 2006، www.kantakji.org. 2020/05/03.

2-مفهوم مناطق الظل: انتشر مصطلح مناطق الظل في الجزائر واستخدام في كثير من الخطابات الرسمية لعديد من المسؤولين والسياسيين وحتى في التعليمات الوزارية، الأمر الذي جعل هذا المصطلح من عنوان بسيط لتحقيق تلفزيوني، إلى مصطلح سياسي واجتماعي واقتصادي، وحتى أنه يستخدم في البحوث الأكاديمية، إلا أن الجميع يتفق على أن مناطق الظل هي المناطق المعزولة التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، من قبيل غياب الكهرباء والغاز وشبكات المياه والطرقات والصرف الصحي والإنارة العمومية، فيما تنعدم المرافق والمنشآت الرياضية والصحية، بالإضافة إلى بعد المدارس والمراكز الصحية، حيث بقيت تعيش في الفقر والبطالة ولم تعرف أي تنمية منذ سنين عديدة، ورغم أن بعضها استفاد من مشاريع تنموية إلا أنها لم تجسد على أرض الواقع بسبب التلاعب بجزء منها بواسطة غش وتقارير مغلوطة، الأمر الذي أدى في الآونة الأخيرة إلى محاسبة المسؤولين المحليين المقصرين وإقالة بعضهم، كما بدأت الدولة

الجزائرية في عملية إحصاء مناطق الظل، وتحديد البرامج التنموية اللازمة لتحسين الظروف المعيشية لسكان هذه المناطق، وتشجيعهم في الاستقرار فيها والمشاركة في تنميتها.

3-مفهوم التنمية الريفية: تعتبر قضية التنمية الريفية من أهم القضايا المعاصرة، ذلك لاعتبارها جزء أساسي في تحقيق التنمية الشاملة لدول العالم وخاصة الدول النامية.

3-1-تعريف التنمية الريفية: يمكن تعريف التنمية الريفية على أنها سلسلة شمولية، مركبة ومستمرة تستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي، وتترجم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل على الرفع من المستوى المعيشي لسكان الأرياف على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي (كافي، 2018، صفحة 50).

3-2- ركائز تحقيق التنمية الريفية: تمثل فئة الشباب إحدى أهم ركائز تحقيق التنمية الريفية فبحسب التقرير السنوي 2019 لصندوق الدولي لتنمية الزراعية فإن حوالي مليار من شباب العالم يعيشون في البلدان النامية، وأن معظم هذه البلدان تكون مناطقها ريفية، ونتيجة للثروة الرقمية التي اجتاحت العالم اتسعت بصورة هائلة سبل الوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام، وأدى ذلك على توسيع الأفاق أمام شباب الريف، فقد ازدادت رغبتهم في تحقيق كسب أكبر وفي أن يكون لهم تأثير أكبر في صنع القرار، ومع ارتفاع معدل المواليد واقتران ذلك بتفشي الفقر أصبح سكان الريف وخاصة الشباب منهم، تحت خيارات محدودة وتحديات خاصة أو الهجرة نحو المدن والابتعاد عن المناطق الريفية وقسوتها، لذا من المهم إيلاء عناية خاصة للظروف التي يعيش فيها سكان الريف وخاصة شبابها، ومن بين أهم الركائز التي تستمد التنمية الريفية قوتها المحركة نجد ثلاثة عوامل متضافرة وفق ما يبينه الشكل الموالي: (الصندوق الدولي، 2019، صفحة 21):

الشكل رقم (02): الشباب كأحد أهم ركائز تحقيق التنمية الريفية

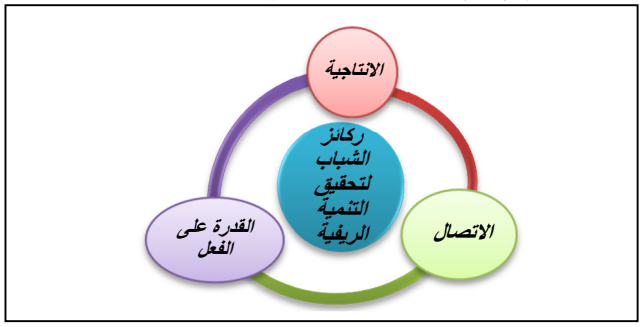

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي 2019 لصندوق الدولي لتنمية الزراعية.

أ- **الإنتاجيـــة:** تتوقف قدرة الشباب على أن يصبحوا أفرادا منتجين على عدة عوامل وهي:

- أولا المكان الذين يعيشون فيه يتسم بأهميته الخاصة ذلك أن عوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة يمكن أن تساعد تقدمهم أو تعرقله.
- ثانيا تعتمد إنتاجيتهم على مهارتهم الإدراكية والغير إدراكية.

كما يتعين على الحكومات ضمان هياكل اجتماعية ومواقف تساعد شباب الريف على التقدم بدلا من عرقلة مسيرتهم، وكذلك تحقيق المواءمة بين أصحاب المصلحة في نظام التعليم مما سيساعد على ضمان حصول الشباب على المعارف والمهارات لزيادة وتحسين إنتاجهم.

ب- **الاتصـــال:** ومن شأن تحسين الاتصال بالناس والأسواق والخدمات والأفكار والمعلومات أن تهيئ فرصا أمام شباب الريف لزيادة إنتاجهم، وعندما تتاح للمناطق الريفية صلات أفضل للمعلومات وخطوط نقل تمكنهم من الوصول إلى الأسواق، تتسع الفرص أمام الجميع، بمن فيهم شباب الريف.

ت- **القدرة على الفعل:** تتيح زيادة الاتصال أيضا لشباب الريف سبيلا لبناء رصيدهم الاجتماعي والبشري وتعزيزه،وتنمية مهاراتهم وزيادة ثقتهم بأنفسهم ويزداد بالتالي إحساسهم بالقدرة على الفعل وتتحسن إنتاجيتهم.

ثانيا: إدماج البنوك الإسلامية في سياسة التكفل بمناطق الظل

تمكنت البنوك الإسلامية من تحقيق نموا سريعاً في الكثير من الدول، خصوصاً في دول منظمة التعاون الإسلامي التي عرفت ارتفاعاً في معدلات اعتماد خدمات الصيرفة الإسلامية، أمّا الجزائر فكانت السباقة إلى طرح فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، وهذا يعود إلى فكرة الشيخ إبراهيم أبو اليقظان عام 1928، إلا أن تطبيقها ميدانيا كان متأخرا، حيث بدأت من خلال بنكين فقط وهما بنك البركة عام 1991، وبنك السلام عام 2008، ولكن في الآونة الأخيرة تداركت السلطات النقدية الجزائرية ذلك، واتجهت إلى توسيع تطبيق الصيرفة الإسلامية وتلبية المتطلبات التمويلية لأفراد المجتمع، وقد تجسد هذا التوجه في الواقع بإصدار النظام رقم 20_02 المؤرخ 20 رجب 1441 الموفق 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. هذا التوجه يعتبر فرصة لاعتماد المؤسسات المالية الإسلامية وصيغها لتغطية مختلف الاحتياجات التمويلية لمشاريع وبرامج سياسة التكفل بمناطق الظل في الوسط الريفي.

1-مفهوم البنوك الإسلامية: تعد البنوك الإسلامية من الأساليب الحديثة لتمويل التنمية الشاملة، من خلال الآليات التي تنتهجها، لما لها أثار تنموية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1-1-تعريف البنوك الإسلامية: وجد العديد من الكتاب صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي، فقد جاء في كتابات كثيرة تعاريف إن لم تكن تختلف كثيرا في قصدها إلا أنها جاءت معرفة للأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات (المالقي، 2000، صفحة 25).

فعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـ : «يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء» (الاتحاد الدولي، 1977، صفحة 10). ولا شك أن هدا التعريف ناقص ولا يعكس خصائص وأهداف النظام المصرفي الإسلامي، وذلك أن هناك بنوك لا تتعامل بالربا مثل البنوك الزراعية في الهند حاليا والبنوك التعاونية في ألمانيا خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولكنها مع ذلك ليست بنوك إسلامية لذلك يجب أن يعكس تعريف البنوك الإسلامية أكثر من مجرد حصر التعامل بالمباح وعدم التعامل بالربا، وإنما أيضا تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته وتمويلاته الممنوحة لمختلف المشاريع والقطاعات.

وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية مصطلح البنوك اللاربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة.

وعلى الرغم من وجود عدد من التعاريف للبنك الإسلامي إلا انه يمكن إعطاء تعريف مقرب للبنك الإسلامي على أنه:"مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".

ويتضمن تعريف البنوك الإسلامية عناصر أساسية وهي (الكفراوي، 2001، الصفحات 142-143):

الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.

حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.

الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك.

تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه ،والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.

تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقا لأولويات الإسلامية (ضروريات، حاجيات، تحسينيات).

أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة أموال ونتائج أعمال البنك الإسلامي، وإحياء نظام الزكاة الذي يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، وهذا انطلاقا من الطبيعة التكافلية للزكاة (جلال، 1996، صفحة 43).

2- مساهمة صيغ البنوك الإسلامية في تجسيد سياسة مناطق الظل: للبنوك الإسلامية صيغ وأساليب تمويلية متعددة فهناك صيغ قائمة على المشاركة مثل المشاركة،المضاربة، وصيغ الزراعية كالمزارعة والمغارسة والمساقات، وهناك صيغ قائمة على البيوع مثل المرابحة، السلم والاستصناع، وكذلك الإجارة وهناك الصيغ القائمة على التبرع كالقرض الحسن، وهناك طرق أخرى مبتكرة كالصكوك، وبالتالي فإن هذه الحزمة من الصيغ والأساليب وسيلة من وسائل تيسير التمويل أمام أصحاب المشروعات وذلك لقدرته على تمويل المشروعات التنموية على حسب نوع احتياجاتها التمويلية فضلا عن اهتمامها بمن هم أكثر حاجة للتمويل والأقل ملاءة نقدية مثل سكان مناطق الظل الريفية، مما يجعل منها عقدا اجتماعيا تضامنيا يستطيع أن يلبي مطالب وحاجات المعوزين وكذلك المنبوذين من التمويل التقليدي، ومن بين الصيغ التي تساهم في تجسيد سياسة مناطق الظل لتحقيق التنمية الريفية نجد:

2-1- مساهمة صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في تجسيد سياسة مناطق الظل:

2-1-1 مساهمة صيغة المشاركة :إذا كان إحدى سكان مناطق الظل في الجزائر يريد إنشاء مشروع جديد، أو توسيع مشروعه، وليس لديه المبلغ الكافي والخبرة اللازمة للقيام بذلك، فإنه يلجأ إلى البنك الإسلامي لطلب التمويل بصيغة المشاركة، فيوفر البنك الإسلامي التمويل والسيولة اللازمة للقيام بالمشروع أو توسيعه، فيستفيد العميل من جزء من المال المتبقي، كما أنه يستفيد من خبرة البنك في تسيير المشاريع باعتباره هيئة تتكون من مستشارين وخبراء ومحللين ماليين، فيصبح

البنك طرفا مشاركا وفعالا في المشروع إذ يساهم في تحديد طرق الإنتاج، وفي ضبط توجهاته،كما أنه يتابع ويراقب الأداء، ويشارك في نتيجة النشاط سواء ربح أو خسارة دون أن يثقل على طالب التمويل بديون والالتزامات المالية التي يكون مجبرا على تسديدها في كل الأحوال مثلما تقوم به البنوك التقليدية، وبهذه الصيغة سوف يفتح المجال للعديد من سكان مناطق الظل الريفية بالقيام بمشاريع واستثمارات جماعية، وتوفير مناصب عمل ودخل لفئة من العائلات الريفية فتمتص نسبة من البطالة وتنقص من مستوى الفقر، مما يساعد في تحقيق التنمية الريفية.

كما أن هناك نوعين من صيغة المشاركة يمكن استغلالهما، فتوجد المشاركة الدائمة التي يستحسن استخدامه عند إنشاء مشروع جديد، وهناك مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك تفضل عند توسيع المشروع، ويمكن شرح طريقة استخدام هذه الأخيرة للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية:

- **المشاركة المنتهية بالتمليك:** وفيها يقوم البنك الإسلامي بتمويل المشاريع في مناطق الظل الريفية، من خلال التمويل الجزئي لرأس المال المشروع، على أن يقوم صاحب المشروع (طالب التمويل) بتمويل الجزء الأخر، ويكون من حق صاحب المشروع شراء حصة البنك الإسلامي على أساس برنامج زمني، وأن يحل محله في الملكية، إلى أن يخرج البنك الإسلامي الممول، وتؤول الملكية كاملة لصاحب المشروع، ويتم الاتفاق في العقد على حصة كل منهما في رأس المال وأجل المشاركة وكيفية سداد حصة البنك الإسلامي وأسلوب التصفية والإدارة ويكون توزيع النتيجة سواء ربح أو خسارة حسب شروط صيغة المشاركة، والتي تنص على أن يكون الربح حسب الاتفاق والخسارة على حسب مساهمة كل طرف.

ويمكن أن تطبق المشاركة في تمويل القطاع الفلاحي والنشاطات الاقتصادية الريفية كالآتي (رحيم و زنكري، 2013، صفحة 12) :

أ/ إذا كانت المشاركة دائمة، يمكن أن تكون الأرض من عند الفلاح والتمويل والتموين من المؤسسة التمويلية، وهذا بعد تقدير قيمة الأرض وتحديد قيمة مشاركة كل منهما في المشروع.

ب/ إذا كانت المشاركة متناقصة فقد يؤول المشروع – الذي دخل فيه الفلاح بأرضه– بأكمله إليه على أساس أن يتنازل للمؤسسة وعن حصة من أرباح.

2-1-2- مساهمة صيغة المضاربة في تجسيد سياسة مناطق الظل: رغم تدني المستوى التعليمي في مناطق الظل الريفية، إلا أن هنالك البعض من سكانها من ضحوا لاكتساب خبرة مهنية أو شهادات جامعية، لتسمح لهم بمزاولة العديد من النشاطات الاقتصادية، لكن تجدهم في العديد من المرات مضطرين في العمل في مجال بعيد عن تخصصهم، بسبب نقص أو انعدام المؤسسات

الاقتصادية والمصانع أو متاحف وفنادق لسياحة الجبلية والريفية، فنجد أن فرص عملهم تختصر في الإدارات المحلية كالبلدية وفروعها، أو مراكز البريد والموصلات أو مؤسسات التربية والتعليم في مقر سكنهم أو في القرى المجاورة، كما يهاجر العديد من أصحاب الشهادات الجامعية القادرين العمل كالمهنيين من أطباء ومهندسين وصيادلة للعمل إلى المدن لعدم قدرتهم المالية في إنشاء مشاريعهم الخاصة لمزاولة نشاطهم، كما نجد أن كثيرا من فئات في الوسط الريفي يمارسون حرف يدوية تقليدية ويحافظون عليها، فنجد أنهم لديهم خبرة مهنية عالية، لكن ليس لديهم الأموال الكافية لتوسيع نشاطها ليصبح نشاط يمكن الاعتماد على مداخليه للعيش الكريم، وبالتالي يمكن لجميع هذه الفئات اللجوء لطلب التمويل بالصيغة المضاربة من البنك الإسلامي فيحصلون على التمويل اللازم من البنك، الذي هو بدوره يستفيد من خبرة وقدرة هذه الفئات، مما يزيد من نجاعة المشاريع ويساهم في فتح مختلف المرافق الضرورية التي تسهل في تحسبين مستوى المعيشة لسكان الريف كمصحات التداوي بمختلف التخصصات، والصيدليات ومخابر التحاليل الطبية...، كما يسمح هذا التمويل بتوسيع نشاط أصحاب المهن الحرفية واليدوية التي تحافظ على التقاليد مما يمكن استغلال هذه الحرف في المشاركة في مختلف التظاهرات الثقافية المختلفة لتعريف بتراثنا وتقاليدنا، مما يشجع في جذب الأجانب وتعزيز السياحة في المناطق الريفية والجبلية الخلابة، فيساعد ذلك تحقيق التنمية الريفية. أما طريقة التمويل البنك لصيغة المضاربة فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

يقوم البنك الإسلامي بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، ويتفق الطرفان معا على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروط تضمن حسن استخدام التمويل، وإذا تحققت خسارة فإن البنك الإسلامي تتحملها في الأصل إذا لم يثبت أن هناك تقصي أو تعدي من صاحب المشروع، كما أن صاحب المشروع في حالة الخسارة فلا يتحصل على أي مقابل للجهد الذي بذله.

2-1-3- صيغة المزارعة : إن الفلاح البسيط في مناطق الظل الريفية يملك الأرض، كما يملك الاستعداد للعمل، لكن ما ينقصه غالبا هو التمويل، ومن خلال التمويل بالمزارعة يضمن البنك الإسلامي تمويل الفلاح بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض والإمداد بالبذور، وبعد الحصاد وعمليات التسويق يستطيع البنك الاسلامي تحصيل أرباحه واستعمالها في تمويلات أخرى، من خلال هذه التقنية التمويلية التي يمكن أن تعتمده البنوك الإسلامية يمكننا أن نوفر تمويل مناسب للمناطق الظل الريفية، ونضمن كذلك مناصب شغل في هذا الوسط تتميز بالاستقرار، مما يؤثر إيجابا على تطور النشاط الفلاحي بتوجيه الأيدي العاملة إليه.

2-2- مساهمة صيغ التمويل الإسلامي القائمة على البيوع:

2-2-1-المرابحة والبيع الأجل: كما يمكن أن يقوم البنك الإسلامي بتوفير احتياجات سكان مناطق الظل، إما من الأصل الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل المواد الخامة (تمويل رأس مال العامل)، فمن خلال المرابحة يقوم البنك الإسلامي بتمويل احتياجات سكان مناطق الظل من السلع، مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتريت به من السوق، ويقوم طالب التمويل بسداد ما هو مستحق عليها خلال فترة زمنية مناسبة ومن خلال البيع الأجل يقوم البنك الإسلامي بتمويل احتياجات سكان مناطق الظل من السلع بثمن متفق عليه مؤجلا.

يعتبر أسلوب التمويل بالمرابحة أسلوبا مناسبا للمشروعات المصغرة الريفية لأنه يساعد على الحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها المشروع دون دفع فوري، حيث أن هذه المشاريع عادة لا تملك الأموال الكافية، لذلك يساعدها أسلوب المرابحة على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقبلية (رحيم و زنكري، 2013، صفحة 13).

2-2-2-السلم والاستصناع: يقوم البنك الإسلامي بتحرير عقد سلم لتمويل المنتجين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يمكنها تحرير عقد استصناع بينها وبين صاحب المشروع (المشتري)، بمقتضاه تلتزم المؤسسة بتسليم السلعة المطلوبة للمشروع، وفقا لمواصفاتها المحددة في موعد معينة للتسليم وبثمن متفق عليه، يدفع على أقساط ثم تقوم مؤسسة التمويل من خلال معرفتها بالسوق وبعملائها(وبصفة خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة) بالتعاقد مع احد هؤلاء العملاء بعقد مستقل يقضي بصنع أو إنتاج العميل للسلعة محل العقد الأول، وتسليمها في فترة زمنية معينة تسبق الفترة المحددة في العقد الأول وبثمن يقل عن الثمن الأول، وبهامش يمثل عائد البنك من وراء العقد، وتقوم المؤسسة بدفع الثمن على دفعات وفقا لمراحل إنتاج السلعة مع تفويض من تراه في استلام السلعة وتسليمها.

كما يمكن للبنك الإسلامي أن تطبق صيغة السلم بشكل واسع في المجال الزراعي حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده فيستفيد من الثمن المنخفض على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب، وبهذا فالفلاح يستفيد من تعجيل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا (رحيم و زنكري، 2013، صفحة 13).

2-2-3-التأجير التمويلي : يقوم البنك الإسلامي بشراء احتياجات سكان مناطق الظل الريفية من الأصول الرأسمالية، وتأجيرها لهم من خلال عقد تأجير تمويلي، يتم بمقتضاه انتفاع تلك المشروعات بالأصول المؤجرة مقابل أجرة معلومة في مدة محددة، وبذلك يوفر التأجير التمويلي

لسكان مناطق الظل الريفية احتياجاتهم من الأصول الرأسمالية اللازمة، دون الحاجة إلى تخصيص جزء من أموالها لشرائها وإلقاء عبء على مداخليهم، مما يتيح لهم سيولة أكبر، وبالتالي فرصة أوسع في توظيف أموالهم في أوجه أنشطته الأخرى مما يعني تحقيق المزيد من الاستثمارات.

3-الصيغ التمويل الإسلامي القائمة على التبرعات:

3-1-القرض الحسن: القرض الحسن في حقيقته صيغة اجتماعية اقتصادية وإنسانية في وقت واحد يمكن أن يقدمها البنك الإسلامي بهدف توفير التمويل للفئات المنتجة في مناطق الظل الريفية. وبهذه الخدمة الاجتماعية الإنسانية يستطيع البنك الإسلامي تفعيل الطاقات البشرية الريفية وتوجيهها إلى العمل والجهد المنتج، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وإعطاء الفرصة لجميع فئات المجتمع التي لا يمكنها توفير شروط التمويل العادل ليسعوا على رزقهم وينموا مجتمعهم، وبالتالي لا يكون المال دولة بين الأغنياء منهم (رحيم و زنكري، 2013، صفحة 12).

ثالثا: دور صندوق الزكاة وصناديق الأوقاف في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية بالجزائر:

تساهم صناديق الزكاة وصناديق الأوقاف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفا انتشارا واسع في الآونة الأخيرة خاصة بعد الانجازات التي حققتها.

1-دور صندوق الزكاة في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية بالجزائر: تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري عام 2003 تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بهدف إحياء العمل الخيري من أجل بلوغ الأهداف الاقتصادية لزكاة وتحقيق أسمى معالي التكافل الاجتماعي.

1-1-تعريف صندوق الزكاة: صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية وهي كالتالي:

أ- **اللجنة القاعدية:** على مستوى كل دائرة.

ب-**اللجنة الولائية:** على مستوى كل ولاية.

ج-**اللجنة الوطنية:** ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

1-2-دراسة إحصائية لصندوق الزكاة الجزائري: لقي صندوق الزكاة قبول واسع من طرف أغلب الفئات المجتمع في الجزائر، فقد سجل حصيلة من أول عام تم إنشائه ثم تطورت الحصيلة إلا أن

أصبحت تغطي احتياجات عدد معتبر من العائلات الفقيرة والمحتاجة.

الشكل رقم (3): تطور الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال وزكاة الفطر خلال الفترة 2003-2017.

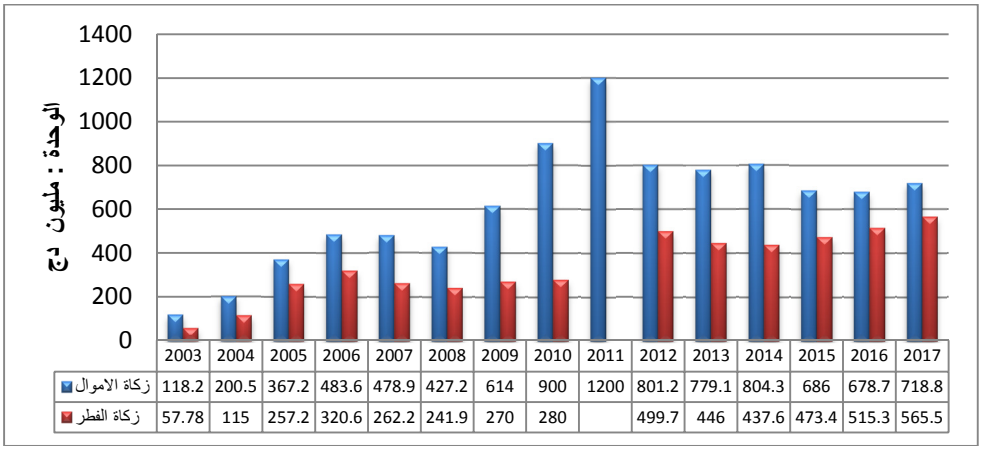

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
زكاة الاموال	118.2	200.5	367.2	483.6	478.9	427.2	614	900	1200	801.2	779.1	804.3	686	678.7	718.8
زكاة الفطر	57.78	115	257.2	320.6	262.2	241.9	270	280		499.7	446	437.6	473.4	515.3	565.5

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات الزكاة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

نلاحظ أن حصيلة زكاة الأموال شهدت تزايد مستمر فقد تضاعفت نسبة الارتفاع خلال الفترة(2003-2010) حوالي 5 مرات مقارنة بسنة الأساس 2003، إلى أن بلغت ذروتها في 2011 ب 1200 مليون، ثم بدأت بالتراجع بعد هذه الفترة، مع وجود تذبذب في قيمتها لتستقر على مبلغ 718.82مليون دينار جزائري تقريبا عام 2017. أما حصيلة زكاة الفطر فقد شهدت تزايدا تصاعدا منذ 2003 تخللها بعض التذبذبات في بعض السنوات (2008) وذلك راجع لثقافة الزكاة بين المانحين لها واقتناعهم بضرورة الدولة في ذلك عن طريق صناديق الزكاة. كما صرح وزير الشؤون الدينية والأوقاف أن حصيلة الزكاة لسنة 2019 تقارب 157 مليار دينار جزائري، فمن خلال هذه الإحصائيات نرى أن هذه المبالغ يمكن أن تساهم في تحسين الظروف المعيشية الصعبة لسكان مناطق الظل الريفية إذ ما جسدت واستغلت الحصيلة في سياسة التكفل بمناطق الظل.

1-3- مساهمة صندوق الزكاة في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية: توجيه حصيلة صندوق الزكاة للتكفل بمناطق الظل الريفية ستحدث إسهامات متعددة يمكن تلخيصها كالأتي:

أ- **تحقيق حد الكفاية لمواطنين مناطق الظل الريفية:** تعمل الزكاة في خلق التوازن بين الأفراد المجتمع سواء يعيشون في مناطق متطورة أو في مناطق الظل وتعمل في تحريك عجلة التنمية الريفية حيث تحول الأفراد المعسرين إلى عناصر فاعلة في المجتمع بمرور الزمن تستغني عن

الزكاة بدخولها معترك الإنتاج. كما يقول الإمام الماوردي: "فيدفع إلى الفقير والمسكين أذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك معتبر بحسب حالهم".

ب-خلق فرص العمل في مناطق الظل الريفية: إن هذا الإنفاق يؤدي إلى تحويل الجزء من الطاقة المتعطلة في مناطق الظل الريفية إلى طاقة منتجة، إن مزاولة الحرفي لمهنته ومزاولة المتعطلين غير المؤهلين بعد تأهيلهم يؤدي إلى تحقيق دخل لهم. وهذا الدخل قد يزداد بعد فترة من مزاولة العمل ويحول هذا الشخص إلى شخص غير محتاج للزكاة، وربما إلى شخص دافع لها بعد حين.

ج-المساهمة في الانتعاش الاقتصادي لمناطق الظل الريفية: حصيلة الزكاة سوف توجه إلى سكان مناطق الظل، فيزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، فتروج الصناعات الاستهلاكية مما يزيد الاستثمار والإنتاج وتسود العمالة وينتعش الاقتصاد وتتطور وتيرة التنمية في مناطق الظل الريفية.

د-أداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية: استثمار جزء من حصيلتها في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، فبقدر تزايد الكفاءة التحصيلية للإيرادات الزكوية بقدر تزايد طاقتها التمويلية لمصارفها المحددة، الأمر الذي يضمن انسياب قدر من السيولة إلى المجالات الأساسية للتنمية.

2-دور صناديق الأوقاف في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل بالجزائر:

2-1- تعريف صناديق الوقف: هناك مجموعة من التعاريف لصناديق الوقف نذكر منها:

الصندوق الوقفي: هو وعاء تجمع فيه أموال نقدية موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات واسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية، لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول (قداوي، 2017، صفحة 40) .

الصندوق الوقفي: هو أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها في الصالح العام، كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك، مما يندرج ضمن المصلحة العامة، وبذلك فإن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي، وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات، غير أن الطابع النقدي للصندوق لا يمنع امتلاك الصندوق للأصول الاستثمارية العينية كالأراضي والمباني والمعدات والتجهيزات المختلفة (رحيم و زنكري، 2013، صفحة 5).

كما عرفت الصناديق الوقفية على أنها" أوعية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف دون النظر إلى مقدار قيمتها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ويتم تجميعها عن طريق التبرعات ومن ثم استثمارها وصرف ريعها في وجوه خيرية محددة للجهة المعلن عنها مسبقا، والتي تم التبرع لصالحها"

(العبيدي، 2011، صفحة 123). نلاحظ من التعاريف أنها كله تتفق على أن الصناديق الوقفية تعد وعاء لتجميع وإدارة أموال الوقف، وتوجيها لمجالات تخدم التنمية وتحقق المصلحة العامة.

2-2- مساهمة صناديق الوقف في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية:

2-2-1-مساهمة صناديق الوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الظل الريفية :أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السبيل الفعال لتحريك عجلة التنمية في مختلف المجالات في العالم، إلا أنها مازلت تعاني من صعوبة الحصول على التمويل وخاصة في مناطق الظل التي تفتقر للمؤسسات المالية، الأمر الذي يمكن لصناديق الوقف أن تشكل موردا ماليا لهذه المؤسسات،وذلك باستخدام صيغ التمويل الإسلامي كأسلوب القرض الحسن، أو صيغ التمويل الأخرى المناسبة لذلك كالمضاربة والمشاركة والاستصناع والمرابحة.

- **التمويل بالقرض الحسن:** حيث يقوم الصندوق الوقفي باستثمار أموال الواقفين المجمعة في مجالات الاستثمار التي تتوافق مع الشريعة الإسلامي، ثم يوجه ريع الصندوق في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناطق الظل الريفية عن طريق القرض الحسن. كما يمكن إنشاء صندوق خاص بالقرض الحسن لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناطق الظل الريفية من خلال تعبئة أموال الوقف عن طريق إصدار صكوك وقفية، ثم توجيه الأموال الموقوفة لتمويل تلك المؤسسات المعنية، وهنا يمكن استغلال الأموال الموقوفة لصندوق في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاصة بترقية الحرف الصناعية والتقليدية بمناطق الظل الريفية.
- **التمويل بالصيغ الأخرى:** هنا يقوم الصندوق الوقفي بالتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب التمويل المؤسسي الملائمة لطبيعة نشاط المؤسسات، عن طريق المشاركة، والمضاربة، المرابحة، السلم، الاستصناع، بحيث تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل اللازم لمزاولة نشاطها، ويستفيد الصندوق بحصة من الأرباح التي تستخدم في زيادة رأس المال (بن منصور و كوديد، 2013، صفحة 6).

2-2-2- مساهمة صناديق الوقف في محاربة الفقر والبطالة في مناطق الظل الريفية: يمكن لصناديق الوقف بإنشاء صندوق خاص بالرعاية الفقراء.حيث تقوم صناديق الاستثمار في إدارة أموال الوقف واستثمارها في المشاريع الناجحة كالشراء أسهم شركات ناجحة أو شراء أراضي وعقارات وإعادة استأجراها، وعائد هذه الاستثمارات يوجه لصندوق خاص بالرعاية الفقراء في مناطق الظل

الريفية الذي يمنح إعانات للفقراء لمناطق الظل الريفية أو تمويل مشاريع مصغرة لتكون مصدر رزق وتوليد دخل كاف ومستقر لطبقات الفقيرة العاطلة في مناطق الظل الريفية.

2-2-3- مساهمة صناديق الوقف في تحسين القطاع الاجتماعي والخدماتي في مناطق الظل الريفية: يمكن أن تساهم صناديق الأوقاف في التنمية الصحية من خلال إنشاء صناديق وقفية لرعاية الصحية لمناطق الظل الريفية، فتشرف على مشاريع صحية مختلفة كبناء مستشفيات، ومخابر لتحليل الطبية، ومراكز للأمراض المزمنة، وتوفير سيارات الإسعاف، وصيدليات. كما يمكن لصناديق الأوقاف المساهمة في التعليم كإيجاد صناديق وقفية لرعاية التعليم. كبناء مدارس، مراكز محو الأمية.

2-2-4- مساهمة صناديق الوقف في الحفاظ على البيئة في مناطق الظل الريفية: يمكن لصناديق الوقف المحافظة على البيئة في مناطق الظل الريفية التي تزخر بالغابات والحيوانات من خلال إنشاء صندوق حماية البيئة تدعم المشاريع البيئية، كرعاية الحيوانات من خلال المحميات الطبيعية، وإنشاء المساحات الخضراء، وحفر الآبار، هذه المشاريع تشجع سكان المناطق الريفية في الاستقرار وتوفر لهم مناصب عمل بالإضافة أن المحافظة على البيئة الريفية سيشجع السياحة الجبلية الريفية.

2-3- نموذج لصندوق وقفي لمناطق الظل الريفية بالجزائر: يمكن للجزائر إنشاء صندوق وقفي خاص بمناطق الظل الريفية يهتم بتحسين الظروف المعيشة لسكان هذه المناطق، من خلال تجميع الأموال الموقوفة بعد عملية توعية المجتمع الجزائري من خلال أئمة المساجد والمحاضرات الأكاديمية، وبرامج تليفزيونية، وحتى في ملتقيات وندوات جامعية، بأهمية هذا الصندوق والغرض من إنشائه، ثم تخصيص موارد بشرية ذات كفاءة لإدارة الصندوق ثم استثمار الأموال الوقفية في برامج تنموية للمناطق الظل الريفية، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية حسب الأولويات، مما يساهم في توفير مناصب العمل، وتخفيض نسبة البطالة، وتوفير الدخل لبعض العائلات الفقيرة في مناطق الظل الريفية، ويستفيد الصندوق من ريع الاستثمار الذي يخصص جزء منه لمنح إعانات للعائلات المعوزة الغير قادرة على العمل المحتاجة المتضررة، وجزء لتمويل بقرض حسن لمشاريع مصغرة خاصة بالعائلات الفقيرة القادرة على العمل في مناطق الظل الريفية، ويكون هذا الصندوق كالمحفظة الاستثمارية تمس جميع المجالات التنموية لمناطق الظل الريفية بالجزائر.

خاتمة :

تعمل في إطار المالية الإسلامية عدة مؤسسات، وتعتمد صيغ وأساليب تمويلية تمتلك الخصائص والسمات التي تمكنها من تغطية الاحتياجات التمويلية للكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مناطق الظل الريفية التي تحتاج لتوفير التمويل اللازم لتنميتها، حيث أنها تناسب احتياجات ومطالب سكان مناطق الظل الريفية، إذ يمكن للجزائر توسيع توجهها نحو المالية الإسلامية واستغلال مؤسساتها لتجسيد سياسة التكفل بهذه المناطق، الأمر الذي يسهل على سكانها القيام بمختلف المعاملات المالية حيث يختار طالب التمويل في مناطق الظل الريفية الصيغة التي تناسبه وتتفق مع ظروفه وإمكاناته، وهذا أفضل وأجدى من النظام التمويل القائم على الفائدة الذي ثبت فشله في تمويل معظم المشاريع الموجهة لتنمية مناطق الظل، كما تساعد المؤسسات المالية الإسلامية الخيرية كصندوق الزكاة وصناديق الوقف في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان مناطق الظل وإخراجهم من الفقر والبطالة وتحسين ظروفهم المعشية.

1-**نتائج الدراسة:** من خلال البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يمكن للجزائر اغتنام فرصة توجهها نحو المالية الإسلامية، والاعتماد على مؤسساتها وصيغها في تجسيد سياسة التكفل بمناطق الظل الريفية، من خلال إدماج صيغ التمويل الإسلامي في تغطية الاحتياجات التمويلية لمشاريع التنمية الريفية، وتخصيص الحصيلة السنوية لصندوق الزكاة لدعم الفئات الهشة في الوسط الريفي، كما يمكن إنشاء صناديق وقفية خاصة بمناطق الظل الريفية تتكفل بدعم الجانب الاجتماعي لأفراد مناطق الظل.
- تساهم المالية الإسلامية في تحقيق التنمية في مناطق الظل الريفية، من خلال البعد البيئي، وذلك لما تقوم به من توجيه الموارد التمويلية لاستخدامها لحماية البيئة والتلوث، والحفاظ على الغطاء النباتي، وذلك عن طريق الاستفادة من المزارعة والمغارسة والمساقاة.
- تساهم المالية الإسلامية في تحقيق التنمية في مناطق الظل الريفية، من خلال البعد الاقتصادي، ذلك أن مختلف الأساليب والصيغ التمويلية القائمة على مبدأ المشاركة، والتي سيكون لها إسهام في دعم الاقتصاد الحقيقي، مما يعزز الإنتاج ويفر مناصب العمل في مناطق الظل الريفية.
- تساهم المالية الإسلامية في تحقيق التنمية في مناطق الظل الريفية، من خلال البعد الاجتماعي، وذلك من خلال مختلف مؤسساتها التي تولي أهمية بالغة للمسؤولية الاجتماعية، وخاصة صندوق الزكاة وصندوق الأوقاف، اللذان سيساهمان في تحقيق التكافل الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للفقراء والبطالين في مناطق الظل الريفية.

2- التوصيات: من خلال هذه الدراسة بالإمكان صياغة التوصيات الآتية:

- تحقيق الاستفادة من المالية الإسلامية يتطلب تعزيز النظام المالي الجزائري بالمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، مثل التأمين التكافلي وصناديق الأوقاف، بالإضافة إلى إصدار قوانين تنظم نشاطها الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- العمل على تجسيد صناديق الأوقاف وتوعية الجميع بأهميتها في التكفل بأوضاع سكان مناطق الظل بالجزائر، ومحاولة الاستفادة من تجارب الرائدة لبعض من الدول كالتجربة الكويت، ماليزيا، تركيا، البحرين، وسنغافورة.
- توعية الجمهور بأهمية المالية الإسلامية، والفائدة التي تحققها من خلال تجسيدها في الواقع، وذلك من خلال محاضرات وندوات وحصص في برامج تليفزيونية.
- العمل على تكوين الموارد البشرية في مجال المالية الإسلامية، بما يتيح الاستفادة من مؤسساتها وصيغها في دعم المشاريع التنمية الريفية في مناطق الظل.

3-أفاق الدراسة: من الأفاق المستقبلية لهذه الدراسة نجد:

- دور الصيغ التمويل الإسلامي في تنشيط المجال الفلاحي والزراعي بمناطق الظل الريفية.
- مساهمة المالية الإسلامية في تطوير السياحة الجبلية بالمناطق الريفية في الجزائر.
- واقع وتحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية العمومية بالجزائر.
- مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة في توفير البيئة المناسبة لصيرفة الإسلامية بالجزائر.

قائمة المراجع:

1. العبيدي، ابراهيم عبد اللطيف. (2011). الادخار مشروعيته وثمراته، مع نموذج تطبيقية معاصرة . دبي: دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري.
2. الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية. (1977). إتفاقية إنشاء الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية. الاسكندرية: مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .
3. **التقرير السنوي للصندوق الدولي لتنمية الزراعية.** (2019). تم استرجاعه في 2020/10/02 على الرابط: www.ifad.org/ar/annualreport2019
4. رحيم، حسين؛ زنكري، ميلود. (جوان، 2013). التمويل الريفي الأصغر أيّ دور للصناديق الوقفية في مكافحة البطالة والفقر في الريف المغاربي. *مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الاسلامية*. جامعة صفاقس: صفاقس.

5. الشرقاوي المالقي، عائشة. (2000). *البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
6. قداوي، عبد القادر. (سبتمبر–اكتوبر، 2017). موارد الصناديق الوقفية في الجزائر :تعبئتها واستثمارها. *مجلة رسالة المسجد* ، صفحة 40.
7. قندوز، عبد الكريم. (2019). *المالية الاسلامية*. الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
8. بن منصور، عبد الله؛ كوديد، سفيان. (جوان، 2013). معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار اموال الوقف. *مقدمة ضمن الملتقى الدولى الثانى حول المالية الاسلامية*. جامعة صفاقس: صفاقس.
9. الكفراوي، عوف محمود. (2001). البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
10. جلال، محمد سليمان. (1996). الودائع الاستثمارية في البنوك الاسلامية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
11. كافي، مصطفى يوسف. (2018). مدخل الى الصناعة السياحية والتنمية الريفية من منظور تنموي وبيئوى. عمان: دار الابتكار لنشر والتوزيع.
12. وزارة الشؤون الدينية والاوقاف. (بلا تاريخ). التعريف بصندوق الزكاة. تم استرجاعه في 2020/10/06 على الرابط: www.marw.dz
13. قنطقجي، سامر مظهر. (2006). مؤسسات البنية التحتية لصناعة المالية الإسلامية. تم استرجاعه في 2020/05/03 على الرابط:www.kantakji.org